



Sudan Rights Watch Network

تقرير ابريل 2025

إقليم دارفور

وما يزال الرصاص والجوع و الخوف
يحصد في الأرواح



Sudan Rights
Watch Network

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان

إقليم دارفور:

وما يزال الرصاص والجوع والخوف يحصد في الأرواح

التقرير الشهري الدوري - شهر أبريل



www.sudan-watch.net/



info@sudan-watch.net



Sudan



Sudan Rights
Watch Network

التسلسل:

الملخص التنفيذي

مقدمة

المنهجية

تحليل قانوني

قائمة الاختصارات

المحتويات

قائمة الاختصارات:

مقدمة

المنهجية

ملخص تنفيذي

تحليل القانوني

الأوضاع الامنية

ولاية شمال دارفور

ولاية جنوب دارفور

ولاية شرق دارفور

ولاية وسط دارفور

ولاية غرب دارفور

انتهاكات حقوق الانسان

ولاية شمال دارفور

ولاية جنوب دارفور

3

4

5

6

7

9

9

9

9

9

9

10

10

10



www.sudan-watch.net/



info@sudan-watch.net



Sudan



Sudan Rights
Watch Network

10

10

10

13

ولاية شرق دارفور

ولاية وسط دارفور

ولاية غرب دارفور

التوصيات

قائمة الاختصارات:

م السريع (RSF): قوات الدعم السريع

الجيش السوداني (SAF): القوات المسلحة السودانية

القوة المشتركة:

القانون الدولي الإنساني (IHL): International Humanitarian Law

اتفاقيات جنيف (GC): Geneva Conventions

البروتوكول الإضافي (AP): Additional Protocol

المحكمة الجنائية الدولية (ICC): International Criminal Court

منظمة العفو الدولية (Amnesty International): Amnesty International

اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC): International Committee of the Red Cross

النازحون/ النازحات (IDPs):



www.sudan-watch.net/



info@sudan-watch.net



Sudan



مقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية متخصصة في مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، تهدف الشبكة إلى تعزيز أوضاع حقوق الإنسان وزيادة الوعي بالحقوق الأساسية في البلاد.

توفر الشبكة معلومات دقيقة وموثوقة عن وضع حقوق الإنسان في إقليم دارفور من خلال نشر تقارير دورية تغطي الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان، كما تقوم بإصدار نشرات عاجلة تتناول الأحداث الراهنة التي لها تأثير كبير في حالة الضرورة. تستند هذه التقارير إلى جمع البيانات مباشرة من المراقبين/ات بدارفور، وتتمتع الشبكة **بنظام متقدم لتتبع الأحداث**، والذي يقدم تحليلات إحصائية حول انتهاكات حقوق الإنسان، وأنماطها، وأماكن وقوعها.

علاوة على ذلك، تسعى الشبكة إلى تعزيز المناصرة من أجل العدالة والمساءلة، وحفظ الذاكرة الجماعية للانتهاكات، ودعم حقوق الأفراد والمجتمعات المتأثرة بتلك الانتهاكات لبناء مجتمع أكثر عدلاً واحتراماً لحقوق الإنسان في السودان.

المنهجية:

تم إعداد هذا التقرير بناءً على المعلومات التي جمعها الراصدين/ات الميدانيين/ات بالشبكة المنتشرون في ولايات دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة، تستخدم شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصممت خصيصاً لجمع بيانات رئيسية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية.

يحتوي هذا النموذج على أسئلة تتعلق بطبيعة الانتهاكات، أنماطها، وسياقها، تعريف الجناة، بالإضافة إلى تفاصيل ديموغرافية وإنسانية تساعد في فهم الفئات المتضررة بشكل أفضل وأماكن تواجدهم.

يتم تعبئة النموذج بواسطة راصدي الشبكة المنتشرين في شمال دارفور، وسط دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، شرق دارفور، ومن ثم يتم جمع هذه البيانات والتحقق من صحتها بواسطة محللين قانونيين لضمان دقة المعلومات الواردة في التقارير، يسهل هذا النهج عملية جمع البيانات الموثوقة بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل.





ملخص التقرير:

ما تزال انتهاكات حقوق الإنسان والوضع الأمني في إقليم دارفور خلال شهر إبريل 2025 في حالة تدهورٍ مستمرة، نتيجةً لاستمرار النزاع المسلح بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وبقية الأطراف المتحالفة معهما. ما تزال الحوادث الأمنية في تزايد مستمر بما تشمل إطلاق الأعيرة النارية وسط التجمعات السكنية، استهداف بايعات الشاي، التحرش وضرب طفلات، تبادل إطلاق النار داخل الأحياء، أحداث الرعب وسط المواطنين/ات بتحليق طائرات قتالية، الاعتقالات التعسفية، أعمال النهب والسرقة، القتل خارج القانون، الانتقام، إجبار المواطنين بدفع مبالغ مالية بحجة الاتهامات، فرض القوة والسيطرة على موارد المدنيين والمدنيات والأنشطة، الاغتيال التعسفي، التهجير القسري، التجويع بالحصار، سن سياسات اقتصادية عسكرية بإزالة الارتكازات، ومنع التنقل والأنشطة الاقتصادية، التعامل مع المواطنين كأعداء واتهامهم لانتماءات عسكرية، قتل ذوي الإعاقة، حرق منازل المواطنين/ات، انتشار قوات عسكرية، وأحداث أخرى تشير إلى تذبذب مستوى توفر الأمن والتدهور المستمر لأوضاع حقوق الإنسان بالولايات الخمس.



تحليل قانوني:

نظرًا لشدة العنف المسلح الدائر في السودان بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع والأطراف المتحالفة معهما منذ 15 أبريل 2023، شهد إقليم دارفور إرتفاعًا غير مسبوق في معدل الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين والاعيان المدنية خلال شهر أبريل 2025م.

ووفقًا للقانون الدولي الإنساني، فإن النزاع الحالي في السودان يعرّف أنه نزاعًا مسلحًا غير دولي. ووثقت "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، ميدانيًا عشرات الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بحق المدنيين في إقليم دارفور، خلال هذا الشهر.

حيث شملت ضربات جوية، والهجمات العشوائية، ضربات بالمسيرات في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين، وإستهداف الأعيان المدنية كالمستشفيات والأسواق، الأمر الذي أدى إلى سقوط قتلى ومصابين ومحتجزين ومفقودين من المدنيين من بينهم أطفال ونساء ومسنين، بجانب جرائم القتل خارج القانون وإعتقالات تعسفية والتعذيب ونهب ممتلكات المدنيين، وحرق المنازل والتهجير القسري لسكان المدنيين، مما يُعد خرقاً للمبادئ والأعراف القانونية التي تنظم الأعمال العدائية خلال النزاعات المسلحة، وتحمي المدنيين تطبيقاً لمبادئ التمييز والتناسب؛ حيث يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية القانونية من الهجمات مالم يشاركوا بدور مباشر في الأعمال العدائية، وينبغي على أطراف النزاع التمييز وادراك تناسبية الاستهداف بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

وقد وثقت الشبكة، كما هو موضح في هذا التقرير عددًا من الهجمات الموجهة ضد المدنيين نفذتها قوات الدعم السريع، خاصةً في معسكر زمزم وابوشوك للنازحين في شمال دارفور، بالإضافة إلى الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي من شأنها تصيب الأهداف العسكرية وأعيان مدنية دون تمييز بينهما وغير المتناسبة كالضربات الجوية التي نفذتها القوات المسلحة السودانية وإطلاق مسيرات والمدفعية بصورة عشوائية التي نفذتها قوات الدعم السريع، يُعد جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وتوضح ذلك قواعد القانونية التالية:

- المادة الثالثة المشتركة باتفاقيات جنيف الأربعة والتي تنظم معاملة الأشخاص الذين لا يشاركون بدور مباشر في أعمال القتالية.
- البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بالقواعد الخاصة بسير العمليات العدائية.





- البروتوكول الإضافي الثاني المحلق باتفاقيات جنيف بشأن النزاعات المسلحة غير الدولية و الذي صادق عليها السودان منذ 2006م.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الرغم من أن السودان ليس طرفًا مصادقًا عليها إلا أنها تنطبق عليها لوصفها الدقيق لجرائم المشار عليها في هذا التقرير بجانب الولاية المحكمة الجنائية الدولية القائمة على قضية إقليم دارفور منذ 31 مارس ٢٠٠٥ بموجب قرار مجلس الأمن برقم 1593، والتي بموجبه تم إحالة قضية دارفور لدى المحكمة الجنائية الدولية.

أولاً: الأوضاع الأمنية:

ولاية شمال دارفور:

ما تزال وتيرة النزاع تتصاعد بشكلٍ واسع مما يفاقم الوضع الأمني باستمرار في ولاية شمال دارفور. حيث بتاريخ الأول والثاني والسابع والعاشر من أبريل واصلت قوات الدعم السريع تدوينها المدفعي لمدينة الفاشر، استهدفت فيه أحياء القبة والنصر. وخلال الأول والثاني من أبريل قصف الطيران الحربي للجيش أماكن تجمعات الدعم السريع شرق المدينة كما قام بعملية إنزال جوي لإمدادًا عسكري لقواتها والقوات المتحالفة معها بالفاشر.

وفي الثالث من أبريل اسقطت الدعم السريع طائرة تتبع للجيش، وفي الرابع من أبريل قصفت الدعم السريع بالتدوين المدفعي مخيم أبوشوك للنازحين في أماكن متفرقة، وفي الخامس من أبريل، جددت الدعم السريع قصفها المدفعي لمخيم زمزم للنازحين في أماكن متفرقة داخله.

وفي العاشر من أبريل هاجمت الدعم السريع محلية أم كدادة بولاية شمال دارفور وارتكبت انتهاكات واسعة في حقوق الإنسان منها قتل المدنيين داخل المدينة بعد مقاومة من أهالي المنطقة. وفي 11 أبريل قامت الدعم السريع بتدوين مدفعي استهدفت فيه معسكري زمزم وأبوشوك واستمر قصفها على معسكر زمزم إلى 14 أبريل.





ولاية جنوب دارفور:

ما تزال الأوضاع الأمنية بولاية جنوب دارفور التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع في حالة تدهور مستمرة، حتى بعد إزالة بعض الإرتكازات وإعادة تشغيل مراكز الشرطة. ففي الأول من أبريل، قتلت الدعم السريع مواطن بحي الكنغو بمدينة نيالا، من ذوي الإعاقة الذهنية بعد تعذيبه. كما هناك حالات اختفاء لعدد ثلاثة أشخاص اثنان منهم يعانون من اضطرابات نفسية من حي خرطوم بليل والنهضة، منذ ما بين 3 إلى 12 أبريل.

في يوم 12 أبريل جرى اشتباك بين أفراد الدعم السريع بالسوق الشعبي نيالا مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة سبعة آخرون، ويعود أصل الشجار الذي دار أنه تم تسليم شخص ذو نفوذ إلى مركز الشرطة إثر جريمة إرتكبها وأتى أهل الجاني وطلبوا إطلاق سراحه فيما رفض الآخرون إطلاق سراحه، علماً أن من قاموا بالشكوى والمُشتكى ينتمون لقبيلتي البني هلبة والمسيرية، فدار شجار دام باستخدام أسلحة نارية وتبادل النار. في اليوم التالي، دار اشتباك بالأسلحة النارية بين أفراد الدعم السريع في نيالا شمال (محكمة نيالا شمال) الذي يقع بسوق الجمعة بحي الدروة، مما أدى إلى حالة فوضى وهلع وتشتت القوة المتمركزة هناك صوب أحياء السلام، الدروة، وحي الخرطوم بالليل، وعلى إثر هذه الأحداث تم إغلاق سوق موقف الجنينة صباح 13 من أبريل. كما أن عناصر الدعم السريع بعد إزالة الإرتكازات باتوا منتشرين بأطراف المدينة وبشكل كبير على امتداد وادي برلي، مما يشكل خطورةً كبيرة للنساء العاملات بالجنائن وتاجرات الفواكه.

ولاية شرق دارفور:

الأوضاع الأمنية بولاية شرق دارفور التي تقع تحت مسؤولية الدعم السريع، ما تزال في حالة تدهور مستمرة. حيث في 30 مارس قام مجهولون مستغلون دراجة نارية بنهب وقود (بنزين) في سوق الضعين الكبير وحاول صاحب الوقود محمد فضل يعقوب اللحاق بهم ولم يستطع فقام برميهِ بحجر وصادف الحجر قوات من الدعم السريع عائدون من الخرطوم، فقاموا بإصابته بطلق ناري في رجله اليسرى.





في 9 أبريل شهدت مدينة الضعين حادث اشتباك دام وقع في حي السكة حديد شمال شرق المدينة، وراح ضحيته أب وثلاث من أطفاله، وإصابة عدد 8 آخرون منهم 4 أطفال وثلاثة من عناصر تتبع للدعم السريع علي خلفية خلاف المواطن بشير يوسف مع جاره واستخدامه للسلاح الناري، بعد تبليغ ارتكاز الدعم السريع في سوق الاوقاف شمال الضعين، ثم جاءت قوة لاستجوابه وبينما قام بمقاومتهم حدث تبادل ناري استمر لمدة ثلاث ساعات، مما أجبرت قوات الدعم السريع لطلب الدعم وثم تم محاصرة المنزل بعدد 15 عربية قتالية وتم استخدام أسلحة ثقيلة (أرجي، دوشكا، قناص) مما خلف خسائر في الأرواح والممتلكات، وقام أفراد القوة المسلحة بحرق المنزل وشبت النار في المنازل المجاورة، مما خلق جو من الرعب وسط المواطنين داخل الحي.

وبعد إصابة المواطن بشير يوسف أحد اصحاب المنازل المحروقة، وتم القبض على أبنه ودُهِس بعربة وكُسِر رقبته ثم أطلقت النار عليه، وتم أخذ جثث الضحايا ودفنهم في مكان مجهول ونهب المواطنين المتجمهرين بحضور قوات الدعم السريع ممتلكات المنزل من محاصيل، بهائم، وأثاث. وكما اعتقلت الدعم السريع زوجته واتهامها بتعبئة الذخيرة لزوجها أثناء تبادل النار وحسب الجيران وشهود عيان أن الزوجة فقدت إصبيبت بمرض ذهني بعد يومين من احتجازها. وفي مساء ذات اليوم تم عمل ارتكازين حول البيت ومنع المواطنين من المرور بذلك الطريق. كما نُهب المواطن الشاب صلاح اسحق وهو عائد من السوق لمنزلهم المحروق وأخذ عدد 12 هاتف جوال ومبلغ 2 مليون جنيه سوداني، ونهب معتز ادم هاتفين ومبلغ من المال وهو عائد من مكان عملة في سوق الأوقاف بالضعين.

ولاية وسط دارفور:

ما يزال الوضع الأمني بولاية وسط دارفور متذبذب بين سيئ أو أسوأ يومًا بعد آخر. حيث يوم 29 مارس عند الثامنة والربع مساءً قتل مسلحون مجهولون يرتدون (كدمولات) المواطن معتز أبكر ضحية (16 عامًا) الذي يسكن في منطقة قارسيل بالحي الشمالي ويعمل في مخبز بالسوق ولازوا بالفرار الى شمال المدينة، ووقعت الحادثة أثناء تحرك الضحية من منزله إلى مكان العمل.

وفي 30 مارس شهدت مدينة زالنجي ومخيم الحميدية للنازحين إطلاق نار كثيف وبصورة عشوائية لمدة أكثر من ساعة وبمختلف أنواع الأسلحة وذلك تعبيرًا عن الفرحة بالعيد، في ظل سيطرة قوات الدعم السريع على الولاية.





وفي الأول من أبريل طوقت مجموعة من المسلحون المتحالفين مع قوات الدعم السريع وهم على متن مواتر (درجات نارية) منطقة أبطا التي تقع شمال شرق زالنجي على بعد مسافة 35 كلم تقريباً بحجة أن المنطقة تأوي شخص يدعى عمر اسماعيل عبدالله (31 عاماً) وزعموا انه يتبع للقوات المسلحة السودانية، وكان يتواجد في الولاية الشمالية حيث مناجم الذهب، وبعد أن قابلهم أعيان واهالي المنطقة توصلوا إلى أن يدفع للقوات المتحالفة مع الدعم السريع مبلغ 500 ألف جنيه زعموا أنها تكاليف التحرك ووقود المواتر، وفي اليوم التالي عادت ذات المجموعة الى المنطقة وبقوة أكبر من السابق وانتشروا بكثافة في شوارع أحياء المنطقة واتخذوا الميدان الرئيسي يسمى (هميلة كاري) وقاموا بإطلاق الزخيرة الحية في الهواء بكثافة وروعوا المواطنين وعطلوا الحركة الداخلية وبنفس الذريعة وبموجبه قابلهم القائد العسكري للمنطقة وهو ضابط برتبة نقيب بقوات الدعم السريع اسمه عبدالحفيظ ادم عيسي ورفضوا الاستجابة والانصياع لتوجيهاته فقام بطلب قوة اضافية من زالنجي حيث رئاسة الولاية، فوصلت القوة الى المنطقة في منتصف النهار وقامت بالقبض علي بعض قيادات المجموعة وترحيلهم الى المدينة وحبسهم في السجن.

وفي الاول من أبريل، وقعت مواجهات عسكرية بين قوات حركة تحرير السودان قيادة عبد الواحد نور وقوات الدعم السريع بالقرب من (خور طلبة) في الطريق الرابط ما بين منطقة طور ومدينة نيرتتي مما أودى بحياة خمسة أشخاص من الطرفين (اثنان ينتميان للحركة وثلاثة لقوات الدعم السريع) بجانب إصابات من كلا الطرفين وتم الاستيلاء على عربة قتالية بكامل عتادها وأسر عدد من الجنود من قوات الدعم السريع.

وفي تاريخ الثالث، السادس والسابع من أبريل، حلقت طائرة في أجزاء كبيرة من أرجاء الولاية ومن ارتفاعات متفاوتة وأزمان متقاربة. بينما في السابع من أبريل، وبحضور رئيس الادارة المدنية بالولاية، عبد الكريم يوسف عثمان، ومستشار قائد الدعم السريع للشؤون الامنية حامد علي أبوبكر، أقيم الملتقى التفكري الأول لمجلس الشباب الناهض بمدينة زالنجي والذي يمثل الواجهة السياسية والشبابية لقوات الدعم السريع.

وفي الثامن من أبريل، عند حوالي التاسعة مساءً، قتل مجهولون شاباً في مقتبل العمر كان يعمل في محطة توليد كهرباء زالنجي وأصابوا اثنين آخرين بإصابات خطيرة أحدهما فارق الحياة في صباح اليوم التالي متأثراً بالإصابة، بينما ظل الآخر يتلقى العلاج بالمستشفى الكبير، ووقعت الحادثة في حي الثورة الناحية الشمالية لمدينة زالنجي.

وفي التاسعة من أبريل، وعند الساعة السابعة صباحاً وحتى وقت متأخر من الليل شهدت مدينة زالنجي إطلاق نار عشوائية في الهواء ومن اسلحة مختلف بأحياء شرقي الوادي من الناحية



Sudan Rights
Watch Network

الجنوبية الشرقية. ويقول مدير الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية بوسط دارفور صالح محمد أحمد، ان عدد النازحين الجدد الذين وصلوا من ولاية الخرطوم والجزيرة وشمال دارفور إلى مدينة زالنجي قد تجاوزت أعدادهم أكثر من 500 أسرة، وهم في حاجة للسكن وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة.

ولاية غرب دارفور:

شهدت ولاية غرب دارفور تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في أبريل من حشد وتجمعات وإرسال أفواج منها إلى شمال الولاية وتحديداً نحو محلية سربا والفاشر. ويلاحظ وجود كميات كبيرة جداً من المركبات العسكرية دخلت الولاية مع ملاحظة الوجود الكبير لعناصر الدعم السريع الذين يستغلون الدراجات النارية. كما هناك انتشاراً لحاملي السلاح داخل الاسواق وزيادة معدل الجريمة.

اعلنت الادارة المدنية بالولاية، في السابع من أبريل، حظر التجوال داخل الولاية من الساعة السابعة مساءً إلى السابعة صباحاً لمدة شهر. وشهدت محلية كرينك والوحدة الادارية لام شالايا توترات أمنية حيث تم القبض علي التاجر خالد من سكان قرية دور شارع التي تقع شرق الجنيينة وعلى أثرها تم إضراب من التجار في الوحدة الادارية ام شالا وطلبوا دفع مبلغ قدره 50 مليار وتم دفع 9 مليار ولم يتم إطلاق سراحه بعد.





ثانياً: انتهاكات حقوق الإنسان

ولاية شمال دارفور:

ما تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في التدهور بولاية شمال دارفور. حيث استمرت قوات الدعم السريع في التدوين المدفعي للمعسكر ابوشوك للنازحين ومدينة الفاشر من الأول إلى السابع من أبريل بشكل متواصل مما أدى الى حرق العديد من منازل المواطنين. حيث في 7 أبريل، أدى قصف للدعم السريع لمخيم ابوشوك إلى إصابة ثلاثة أشخاص بينهم نساء.

وفي 10 أبريل هاجمت قوات الدعم السريع محلية أم كدادة، مما أسفر عن مقتل 56 شخص بينهم نساء وأطفال، وفقدان أكثر من 14 آخرين. وفي ذات التاريخ، قصفت قوات الدعم السريع مدفعياً، معسكر ابوشوك للنازحين مما أدى إلى مقتل 8 أشخاص بينهم نساء وأطفال، وإصابة ما لا يقل عن 22 آخرين.

وفي 12 و13 أبريل، هاجمت الدعم السريع، معسكر زمزم للنازحين، وقد استهدفت في كامل المخيم. مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 15 نازح ونازحة، وإصابة ما لا يقل عن 8 آخرين. كما قتلت 5 من عاملين في منظمة الإغاثة الدولية (رليف). كما أسفر الهجوم عن حرق سوق المخيم، وحرق المحال التجارية والمنازل، بجانب موجة نزوح واسعة من المخيم إلى بقية المناطق بالولاية، ولاسيما إلى مدينة الفاشر ومنطقة طويلة.

ولاية جنوب دارفور:

في الثاني من أبريل، قُتل المزارع عبدالسلام إدريس بواسطة مسلحين مجهولين داخل مزرعته بمدينة نيالا بموسيه (جنوب شرق المدينة). كما في ذات التاريخ، ومصرع المواطنة نضال محمد بسبب شجار بين فرد من الدعم السريع وأحد المواطنين بمحل بيع شاي في سوق جكيك جنوبي نيالا. حيث قام العسكري بإطلاق الرصاص مما أدى إلى وفاتها وإصابة شخصين داخل المحل.

وفي 11 أبريل تعرضت الطفلة فرحة 14 عاماً للضرب من قبل أفراد يتبعون لقوات الدعم السريع كانت في طريق عودتها من الوادي بعد شراء فاكهة المناجو من الجنيّة وأثناء خروجها من باب الجنيّة الواقع غرب نيالا بـصاحبة دوماية للحاق بزميلاتها. حيث إستوقفها شخصين يرتدون زياً عسكرياً ويحملون أسلحة وبدأوا في مشاغلتها ولكنها لم ترد وعندما شعرت بالخوف صرخت وبانت تنادي صاحب الجنيّة فبدأوا بضربها بأياديهم وعندما سمع الناس صوت الشجار فروا هاربون.





ولاية شرق دارفور:

في الخامس من أبريل، اعتقلت الدعم السريع، المحاميين عبد الرحيم هارون، وأدم أبكر بمدينة الضعين، باتهامهم بالتواصل والتنسيق مع حكومة بورتسودان، ولاحقاً تم إطلاق سراح عبد الرحيم هارون بعد أن دفعت أسرته مبلغ 5 مليون جنية سوداني بعد خمسة أيام من اعتقاله، وما زال ادم أبكر في المعتقل وبعد توسط وإلتزام مجموعة من المحامين تم إطلاق سراحه صباح الجمعة 11 أبريل لحضور مناسبته ثم إرجاعه للمعتقل في مساء الجمعة من دون تقديمه لمحاكمة.

ولاية وسط دارفور:

في الخامس من أبريل، وعند حوالي الساعة والنصف مساءً، أطلق مسلح يتبع لقوات الدعم السريع من بندقية كلاشنكوف النار بسلاح كلاشنكوف على مواطن طبيب يدعى أبوبكر أتييم صالح (29 عاماً) وأصابه في رجله الايمن (في الجزء الواقع بين الفخذ والركبة) وتم نقله إلى الوحدة الصحية بالمنطقة، حيث الفارق هناك متأثراً بجراحه. ووقعت الحادثة بمنطقة (أبطا) التي تبعد عن مدينة زالنجي مسافة 35 كلم من الناحية الشمالية الشرقية، وعندما علم الجاني بوفاة الضحية ابلغ قائد العسكري الذي يتبع له وفر هارباً الي مكان مجهول، وفيما بعد تم القبض على والده وترحيله الي زالنجي ووضع في السجن.

ولاية غرب دارفور:

شهدت الولاية عدة انتهاكات لحقوق الانسان في أبريل، أبرزها الاشتباكات التي وقعت بين عناصر من الدعم السريع وتجار في سوق انجمينا داخل مدينة الجنية غرب السوق الكبير بإطلاق نار هوائي وعلى إثرها تم إغلاق السوق وتم فتحها لاحقاً في اليوم التالي. وفي 6 أبريل عند حوالي الساعة 7 مساءً حدث نزاع عنيف في سوق الارديبا داخل مدينة الجنية مما أسفر عن مقتل صاحب مطعم يدعى سماني محمد بسبب نزاع في المطعم، والجدير بالذكر، قد تم تهديده قبل أسبوعين من قبل مجهولين ويعتقد انه نفس الأشخاص المجهولين هم من ارتكبوا جريمة القتل حيث يركبون سيارة تويوتا دبل كاب ولم يتم القبض عليهم حيث لازوا بالفرار.

وفي 9 أبريل حوالي الساعة الثانية عشر مساءً، قتل مجهولون مواطن في حي أم دوين في قرية العمدة مسار، ولم يتم القبض عليهم. ويذكر ان في 10 أبريل، وقعت محاولة نهب على الطريق بين كرينك ومورايات على بعد حوالي 15 كم شرق كرينك، حيث أطلقت مجموعة من





الأفراد الذين يركبون الدراجات النارية، النار على سيارة تجارية، ومع ذلك تمكنت السيارة من الفرار إلى قرية مورايات.

التوصيات:

1. على الدعم السريع ضرورة التوقف الفوري لاستهداف المدنيين في مخيمات النزوح والاحياء السكنية ولاسيما في ولاية شمال دارفور.
2. ضرورة توفير الحماية اللازمة للمدنيين في مناطق النزاع بالاقليم بموجب احكام القانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف الاربعة.
3. ضرورة ايصال المساعدات الانسانية للمتأثرين والمتضررين من النزاعه المستمر، مع ضمان حماية القوافل الطبية والاغاثية.
4. ضرورة التدخل الحاسم للحدّ من أعمال العنف والانتهاكات التي ما تزال ترتكب ضد المدنيين بالاقليم.
5. على الجهات الفاعلة محلياً واقليمياً ودولياً، تكثيف الجهود في مراقبة ورصد وتوثيق اعمال العنف والانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين.
6. على المجتمع الدولي ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة بشأن انتهاك أطراف النزاع لاحكام القوانين والمواثيق الدولية المعنية بتنظيم اعمال العنف اثناء النزاعات المسلحة.
7. علي الجهات الفاعلة محلياً واقليمياً ودولياً، الضغط على تشكيل لجنة تحقيق وطنية مدعومة من الاليات الاقليمية والدولية (الاتحاد الافريقي , مجلس الامن الدولي) للتحقق وتوثيق اعمال العنف والانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين.